اسباب الاحتلال البريطاني

(٨)

اشرنا في الجزء الماضي الى حادثة الضباط الشراكسة الذين اتُّهموا بالمؤامرة على قتل عرابي وقد قال عرابي للمحامي عنهُ ان مملوكاً من مماليك الخديوي اخذ على نفسهِ ان يدس السم لعبد العال باشا في مدرسة القبة ووضع لهُ السم في اللبن الذي كان عازماً على شربهِ ولكن خادم الباشا عرف ذلك قبلما شرب مولاهُ اللبن ثم تواطأ جماعة من الشراكسة على قتل عرابي نفسهِ وكل مصري متربع في منصب عالٍ . هذا ما ادعاهُ عرابي ولكن لم يقم دليل على صحة هذه الدعوى ولقد كان حكم المجلس العسكري حكماً سياسياً بعيداً عن الانصاف . والظاهر ان عرابي كان كثير الظنون ولم تكن الدسيسة لتتأتى الاَّ وهماً في مخيلتهِ

ولما صدر حكم المجلس العسكري وتم الخديوي في مشكل يصعب الخلاص منهُ لاسيما وان نظَّارهُ كانوا مؤيدين للمجلس لكن الباب العالي اعترض على الحكم لان عثمان باشا حائز على رتبة فريق وقد نال هذه الرتبة من جلالة السلطان فلا يستطيع الخديوي ان ينزعها منهُ . وطلب السلطان ان يحال الامر اليهِ فاجاب الخديوي بالامتثال فاغتاظ نظَّارهُ من ذلك اما هو فقال للسر ادورد ملت انهُ يفضل ان تخسر مصر بعض امتيازاتها ويردُّ اليها النظام الذي فارقها . واصرَّ النظار على رأيهم وقال رئيسهم للسر ادورد ملت انهُ اذا اصدر السلطان ارادة سنيَّة بالغاء حكم المجلس العسكري فالحكومة المصريَّة لا تطيع ارادتهُ واذا ارسل مأمورين من الاستانة منعوهم من دخول القطر المصري ولو اضطروا الى استعمال القوَّة

ولا شبهة ان نظار الحكومة المصريَّة وقفوا هذا الموقف في وجه الحكومة العثمانية لانهم كانوا معتمدين على مساعدة فرنسا . وارادت فرنسا حلَّ المشكل من غير توسط الباب العالي فاشار المسيو ده فرسينه ان يعفو الخديوي نفسهُ عن عثمان باشا ووافقهُ لورد غرانفل على ذلك ففعل الخديوي حسب مشورتهما . وفي ٩ مايو اصدر امراً عالياً بتخفيف العقاب الذي حكم بهِ على الضباط الاربعين وجعلهُ النفي من القطر المصري بدل النفي الى السودان فزاد الخلف بينهُ وبين نظَّارهِ . واستدعي مجلس الاعيان للاجتماع من غير امر الخديوي ولم تبقَ شبهة في ان الحزب العسكري كان ينوي خلع الخديوي وتنصيب محمود باشا سامي بدلاً منهُ

لكن مجلس النواب لم يكن موافقاً للحزب العسكري على تطرُّفهِ وطيشهِ وقال رئيسهُ سلطان باشا للسر ادورد ملت ان اعضاء المجلس عملوا باشارة عرابي في اسقاط وزارة شريف

باشا رغماً عنهم اما الآن فعلموا ان الحزب العسكري خذلهم وهم عازمون ان يسيطروا الوزارة · وكتب السر ادورد ملت في ١٣ مايو يقول ان مجلس النواب ورئيسهُ مؤيدون للخديوي على ما يظهر ولكنهم طلبوا من صقور ان يعفو عن نظارو ويصطلح معهم فأبى ولذلك صار النظار يقاومونهُ جهاراً ويتهددونهُ ويتهددون العائلة الخديويةَ كلها وقد اعتمدوا على القانون باستدعائهم مجلس النواب للاجتماع من غير امر الخديوي · والانكار تامة في القاهرة وقد اخذ كثيرون يرحلون عنها

وقدَّم رئيس مجلس النظار استعفاءهُ للخديوي واشار فعمل فرنسا وانكلترا بتعيين مصطفى باشا فهمي بدلاً منهُ وقال السر ادورد ملت ليعينوا ايًّا كان ماعدا عرابي · وقال زعماء الحزب الوطني انهُ اذا استعفت الوزارة فهم غير مسؤولين عن حفظ الامن اما انكلترا وفرنسا فلم تقبلا ان تعفيهما من المسؤولية وطلبتا من وكيليهما في القاهرة ان يرسلا الى عرابي ويخبراهُ انهُ اذا اختلَّ الامن يجد انكلترا وفرنسا ضدهُ ومعهما اوربا كلها وتركيا وتعدانهِ مسؤولاً عن كل ما يحدث

وعُرضت رئاسة مجلس النظار على مصطفى باشا فهمي فأبى قبولها · وقال سائر النظار انهم يستعفون اذا كان مجلس الاعيان يطلب منهم ذلك وقال رئيس مجلس الاعيان انهُ يستحيل تغيير الوزارة ما دامت القوة العسكريَّة في يد عرابي · فقال المعتمدان الانكليزي والفرنسوي للخديوي انهُ اذا استحال عليهِ تغيير الوزارة فليس لهُ الاَّ ان يتفق معها

وثبت حينئذٍ ان لا بدَّ من الاعتماد على الباب العالي في حل المسألة المصرية او على انكلترا وفرنسا ولكن يجب ان يكون ذلك حالاً قبلما يتَّسع الخرق ويتعذَّر رتقهُ ومال المسيو ده فرسينه الى الاستعانة بالجنود العثمانية واقترح الامور الآتية

(١) ان ترسل عمارة انكليزية وفرنسوية الى الاسكندرية

(٢) ان تطلب انكلترا وفرنسا من الباب العالي ان يمتنع عن المداخلة في امور مصر في ذلك الوقت

(٣) ان تخبر المانيا والنمسا وروسيا وايطاليا بارسال العمارة الانكليزيَّة الفرنسوية الى الاسكندرية ويطلب منهنَّ ان توصين سفراءهنَّ في الاستانة بما اوصت بهِ انكلترا وفرنسا سفيريهما

(٤) ان الحكومة الفرنسوية عدلت عن خلع الخديوي (وكانت قد جاهرت قبلاً بوجوب خلعهِ وتنصيب حليم باشا وقاومتها انكلترا في ذلك قائلة انها وعدت الخديوي بحفظ

متعهد لهُ فلا يجوز لنا ان نخالف وعدنا) وقالت فرنسا حينئذٍ انهُ لم تبقَ فائدة من ابداء آخر من بيت محمد علي

(٥) اما من جهة مداخلة الباب العالي فقال المسيو فرسينه انهُ اذا استدعت انكلترا وفرنسا جنوداً عثمانية الى القطر المصري وتولتا قيادتها فلا يكون ذلك من قبيل مداخلة الباب العالي واذا وصل الاسطولان الانكليزي والفرنسوي الى مينا الاسكندرية ورأت انكلترا وفرنسا انهُ لا بدَّ من انزال الجنود الى البر فلا تكون هذه الجنود انكليزيَّة ولا فرنسويَّة بل تركية على الشرط المتقدم

(٦) ان يؤمر قنصلا انكلترا وفرنسا ان لا يعترفا بسلطة شرعيَّة الاَّ للخديوي وان لا يعاملا الحكومة المصرية الحاضرة الاَّ في ما يدعو اليهِ تأمين رعايا دولتيهما

فوافق لورد غرانفل على هذه الامور كلها ولكنهُ قال ان طلبنا امتناع الباب العالي عن المداخلة الآن يجب ان يكون على اسلوب لا يغضبهُ لاننا قد نضطر ان نطلب منهُ مطالب اخرى وان القوة التي تقضي الحال ان ترسل الى مصر يجب ان تكون كبيرة واستحسن ان يدعى غيرها من الدول الاوربيَّة لترسل بوارجها الى الاسكندرية اذا ارادت . اي ان انكلترا كانت تريد ان تبقى القوة الاجرائية في مصر بيد الباب العالي وتكون اوربا كلها مراقبة على ذلك . فوافق المسيو ده فرسينه على الامر الاول الى الاشارة الى الباب العالي من طرف خفي بانهُ قد تُطلَب منهُ المداخلة الفعلية ولكنهُ لم يوافق على الامر الثاني اي طلب السفن الحربيَّة من بقيَّة الدول لان ذلك ينزع من انكلترا وفرنسا مالها من الحقوق الممتازة في مصر بعد ان اعترفت الدول لها بهِ . فاجاب لورد غرانفل سفير فرنسا قائلاً ان المستر غلادستون يشاركني في الاسف لاننا لم ندعُ سائر الدول الى الاشتراك معنا والحكومة الانكليزيَّة تعدُّ ذلك خطأً ولكن الحكومة الفرنسوية قد وافقت الحكومة الانكليزيَّة على امور كثيرة فالحكومة الانكليزيَّة توافقها على هذا الامر ولو على غير رضاها

ولما بلغ السر ادورد ملت ما عزمت عليهِ الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية ارسل تلغرافاً الى لورد غرانفل في ١٤ مايو يقول فيهِ انهُ اذا لم يُعلَم ان السلطان موافق على عمل انكلترا وفرنسا خيف ان يتفق النواب مع الحزب العسكري فيستميل مقاومتهما بعد ذلك

وكان الخديوي يحسب ان لا بدَّ لهُ من مساعدة الباب العالي ولو ادبيًّا وطلب من السر ادورد ملت ان يتوسل الى الحكومة الانكليزية لتسعى لدى الباب العالي حتى يرسل اليهِ تلغرافاً يخولهُ فيهِ محاربة انكلترا لتساعدهُ في رد سلطتهِ حاسباً ان ذلك يقويهِ على اكتساب

النواب وتزع ما خامر الافكار حينئذٍ من ان الباب العالي غير راضٍ عن فعل الدول الاوربية

ومن المحتمل انهُ لو اعربت انكلترا وفرنسا عن قصدهما صريحاً لوافقها الباب العالي قسراً وقالباً وانتهت المسألة على ما يرام ولكنهُ اغلاط من فعل انكلترا وفرنسا ولا سيما من حزمهما على ارسال اسطوليهما الى الاسكندرية وطلب من سفيريهِ في باريس ولندن ان يحتجا على ذلك. واغاظت الدول الاوربية من ارسال الاسطولين حاسبة انهُ كان يجب على انكلترا وفرنسا ان تستشيراهن بذلك قبلاً فرفضن ان يكلمن السلطان لكي يمتنع عن كل مداخلة الآن

وكانت الحكومة الفرنسوية شديدة الكراهة الاستعانة بتركيا مخافة ان يتورم الشعب الفرنسوي عليها اذا علم بانها عازمة على ذلك فرأت الحكومة الانكليزية ان تجاريها على كتمان ما جرى بينهما وبين الباب العالي . وقال لورد غرانفل انهُ لم يكن في النية انزال الجنود الى القطر المصري ولا احتلالهُ احتلالاً عسكرياً وانهُ حالما يستتب الامن في البلاد ويؤمن الرجوع الى الفوضى فالحكومة الانكليزية تترك مصر لنفسها وتسترجع اسطولها .ولكن اذا جاء الامر على غير رغبتها وظهر انهُ لا يمكن الوصول الى الغرض المطلوب بالوسائل السلمية اتفقت انكلترا مع الدول الاوربية وتركيا على الوسائل التي تراها هي والحكومة الفرنسوية انها خير الوسائل . وقال لورد دفرن لوزير الخارجية في الاستانة " انهُ اذا كان الباب العالي لا يساعد على قمع الثورة وارجاع السكينة الى القطر المصري على ما يرام بل زاد المسألة تعقيداً باظهار الامور على غير حقيقتها وجرى على ضد مشورتنا نضطر ان نضاعف اسطولنا في الاسكندرية ونبقى هناك الى ما شاء الله "

وكان قد اخبر سعيد باشا قبل ذلك انهُ اذا اخلص الباب العالي في عمله واعتدل فتكون اول ثمرة يجنيها ان الحكومة الانكليزية تلغي الامر الذي بعثت بهِ الى بعض بوارجها لتنضم الى الاسطول

وطُلب من المعتمدين الانكليزي والفرنسوي ان ينصحا الخديوي ليغتنم فرصة وصول الاسطولين الى الاسكندرية ويسقط الوزارة الحاضرة ويكلف شريف باشا او شخصاً آخر يثق بهِ بتأليف وزارة جديدة

فاجاب السر ادورد ملت أن الخديوي لا يستطيع ان ينصب وزارة جديدة ما لم تكسر اولاً شوكة الحزب العسكري لانهُ لا احد يقبل هذا المنصب في الاحوال الحاضرة ولذلك اشار ان يكلم عرابي ورفاقهُ الثلاثة حتى يقنعهم بمغادرة القطر المصري وجعل الواسطة بينهُ وبينهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب فسألهُ سلطان باشا هل عمل انكلترا وفرنسا صحيح

بحقوق الدولة العلية فاجابهُ السر ادورد مت ان انكلترا وفرنسا لقصدان الاحتفاظ بحقوق الدولة العلية . لكن عرابي رفض الخروج من القطر المصري رفضاً باتاً وقال احد الضباط على مسمع من قنصل فرنسا انهُ اذا رضي عرابي ان يترك بلادهُ نحن نقطعهُ اربا . واجتمع مجلس النظار حينئذٍ وقرر انهُ لا يعترف لانكلترا وفرنسا بأقل حق في المداخلة ولا يعترف بالسلطة لدولة الا للدولة العلية . وقال رئيس المجلس لقنصل فرنسا الجنرال انهُ ما عاد في الامكان الاعتماد على مساعدة النواب لانهم كلهم مستاؤون من مداخلة فرنسا وانكلترا . فتحققت تخاوف السر ادورد مت وتمكنت الروابط بين النواب والحزب العسكري وبين عرابي والباب العالي وجاء اسعد افندي موفداً من الاستانة ومعهُ رسائل زادت النظار مقاومة لمطالب انكلترا وفرنسا

ولما رأى معتمدا انكلترا وفرنسا ان السعي في اتباع عرابي ورفاقهِ ليغادروا القطر المصري لم يأتِ بفائدة طلب السر ادورد مت من حكومتهِ ان تخبرهُ بما يجب فعلهُ وقال لها انهُ اذا عُلم في مصر ان السلطان وافق على عمل انكلترا وفرنسا وعزم على ارسال جنودهِ اليها فمن المحتمل ان تنال المراد من غير ان تنزل جندياً الى البر . فبعث لورد غرنفل الى لورد ليونس سفير انكلترا في باريس يقول لهُ اخبر المسيو ده فرسينه ان الاخبار من مصر لا ترضي واعرض عليهِ ان ترسل حكومتنا والحكومة الفرنسوية منشوراً الى الدول تطلبان فيهِ منها ان تساعدنا لنطلب من السلطان اعداد الجنود لارسالها الى مصر

فلم تجب الحكومة الفرنسوية على هذا الطلب حينئذٍ واتفقت الحكومتان اخيراً على تفويض معتمديهما في مصر بعمل ما يريانهِ مناسباً لاخراج عرابي من القطر المصري

ولما بلغ هذا الخبر مصر اذيع منشور بين الضباط والجنود يقال فيهِ ان الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسوية مصرتان على نفي النظار كلهم ونفي كل ضباط الجيش وحل الجيش المصري والغاء مجلس النواب واحتلال البلاد . ولما رأى معتمدا انكلترا وفرنسا ان هذا المنشور قد ذاع خافا ان يتفاقم الخطب بسببهِ وتتعرض حياة الاجانب الذين في مصر للخطر فعزما ان يلتجئا الى الوسائل الرسمية الفعالة لاخراج عرابي من البلاد فسلما رئيس مجلس النظار مذكرة فيها المطالب التالية

الاول خروج عرابي باشا من القطر المصري وقتياً مع حفظ رتبتهِ وراتبهِ . والثاني ابعاد علي باشا فهمي وعبد العال باشا الى داخلية البلاد مع حفظ رتبتيهما وراتبيهما . والثالث استعفاء الوزارة الحاضرة

وكانت نتيجة هذه المذكرة ان الوزارة استعفت في ٢٦ مايو وكتبت الى الخديوي تقول

لهُ انهُ مالاً الدولـــ الاوربيَّة بقبولهِ الشروط التي اشترطتها فرنسا وانكلترا تخالف نص الفرمانات . فاجابها انهُ قبل استعفاء الوزارة لان ارادة الامة اقتضت ذلك وفي ما بقي فالامر متعلق بهِ وبالسلطان وهو يحترم الحقوق السلطانية دائماً . فسرَّت الحكومة الفرنسوية بما حدث واجابت الحكومة الانكليزية على اقتراحها السابق من جهة مخاطبة الدول لتقنع السلطان بان يهيئ الجنود حتى تمضي الى مصر اذا اقتضت الحال انهُ لم يعد محل لهذا الطلب من الدول لان الوزارة استعفت واخذ الاضطراب يسكن رويداً رويداً

وعُرضت الوزارة على شريف باشا فرفضها قائلاً انهُ يستحيل عليهِ قبولها ما دام رؤساء الجيش في البلاد وارسل ضباط الجنود التي في الاسكندرية وضباط البوليس تلغرافاً الى الخديوي يقولون فيهِ انهم لا يقبلون باستعفاء عرابي باشا من نظارة الحربيَّة وانهم يمهلون الخديوي اثني عشرة ساعة لكي ينظر في الامر وبعد ذلك لا يكونون مسئولين عن الامن العام . وقال سلطان باشا وغيرهُ من النواب للخديوي امام قنصل فرنسا الجنرال انهُ ان لم يردَّ عرابي باشا الى نظارة الحربيَّة فلا امان على حياتهِ وكان الصدر الاعظم قد عرض على الخديوي ارسال معتمد من الاستانة اذا كان الخديوي يطلبهُ . وسئل السر ادورد ملت عن رأيهِ في ذلك فقال انهُ اذا كانت حياة الخديوي في خطر فلهُ ان يعمل ما يظنهُ دافعاً لهذا الخطر . اما قنصل فرنسا فقال انهُ ينتظر تعليمات حكومتهِ

وارسل السر ادورد ملت حينئذٍ الى حكومتهِ يقول ان موقف الخديوي حرج جدًّا فالناس هنا يتهددونهُ بالقتل ونحن نمنعهُ من النزول الى الاسكندرية لما كانت الفرصة تمكنهُ من ذلك ونمنعهُ ايضاً من الالتجاء الى الدولة العلية التي يمكنها وحدها ان تساعدهُ فلا بدَّ من انهُ قد لدم الآن على اتباعهِ مشورتنا واعتمادهِ على مساعدتنا

فلما رأى لورد غرانفل ذلك وتبيَّن لهُ ان فرنسا مصممة على عدم اشراك تركيا في مسألة مصر مهما كانت العواقب بعث الى سفرائهِ لدى الدول يقول ان الحكومة الانكليزية تود ان لا يتأخر السلطان عن تعضيد الخديوي واستدعاء الرؤساء الثلاثة (عرابي وعلي فهمي وعبد العال) ورئيس مجلس النظار السابق الى الاستانة

وتفاقم الخطب في القطر المصري وبادر العلماء والرؤساء الروحيون والنواب الى الخديوي وطلبوا منهُ ان يرد عرابي الى نظارة الحربية فلم يجبهم الى طلبهم فقالوا لهُ انهُ يجب ان لا يعرِّض حياتهم للخطر ولو كان لا يهتم بامر حياتهِ فان عرابي قد تهدَّدهم كلهم بالموت اذا لم يجبهم الخديوي الى طلبهم . وقيل ان حرَّاس السراي أمروا بان يمنعوا الخديوي من

الخروج منها وان حاول الخروج فعليهم ان يطلقوا الرصاص عليهِ فلما رأى ذلك اضطرَّ ان يرد عرابي الى نظارة الحربيَّة وطلب من السلطان ان يرسل مأمورًا الى مصر

ذكر لورد كرومر الحوادث السابقة بالاسهاب وقال ان خلاصتها هي اننا جرَّبنا ان نخلِّص الخديوي من سلطة الحزب العسكري فلم نستطع بل بقي الفوز لعرابي ورفاقهِ وبقيت السياسة الانكليزية مقيدة باتفاقها مع فرنسا ولو انها كسرت بعض تلك القيود . ولم نلجأ الى السلطان لاصلاح الحال مع ان لورد غرانفل والسر ادورد ملت كانا يعتقدان ان الالتجاء اليهِ هو السبيل الوحيد لمنع الحرب وكان المسيو ده فرسينه معارضًا لذلك كما كان سلفهُ وكانت نتيجة هذا التردُّد ان السلطان والدول الاوربيَّة والشعب المصري كل هؤلاء اعتادوا الظن بسياسة انكلترا وفرنسا . ورأى الخديوي بالاختبار ان الاعتماد على مساعدة انكلترا وفرنسا كالاعتماد على قصبة مرضوضة

واتضح حينئذٍ انهُ لا يمكن التغلُّب على عرابي الاَّ بالقوة واذا لم يتقدَّم احد لاستعمال تلك القوة وجب على انكلترا استعمالها ولو انفردت في ذلك

باب تدبير المنزل

قد فهمنا هذا الباب لكي نشرح فيهِ كل ما يهم اهل البيت معرفتهُ من تربية الاولاد وتدبير الطعام واللباس والشراب والمسكن والزينة وغير ذلك مما يعود بالنفع على كل عائلة

اللبن النافع والضار

يولد الطفل ولا سبيل لهُ الى الغذاء الاَّ من ثديي امهِ او مرضع أُخرى او من لبن المواشي فاذا ارضعتهُ امهُ وكانت على تمام الصحة جسدًا وعقلاً فذلك خير الاساليب لتغذيتهِ وكذا اذا ارضعتهُ مرضع اخرى جيدة الصحة رضيَّة الاخلاق ولكن اذا كانت المرضع مريضة او معرَّضة للانفعالات النفسيَّة او اذا دعت الحال الى تغذيتهِ بلبن المواشي فقلما يخلو من الادواء المختلفة التي تودي بهِ او تغادرهُ عليلاً سقيمًا

وممَّا هو في حد الغرابة ان الامة التي تنفق ملايين الجنيهات كل سنة على حريتها ويحريتها لتعزيز شأنها بين الممالك لا تهتمُّ اقل اهتمام بصحة اطفالها الذين يتوقف عليهم نموها وارتفاع شأنها